التنشئة الاجتماعية وتمظهرات الاستلاب الثقافي في المجتمع الجزائري

د. ساسي سفيان

(قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية،

جامعة الشاذلي بن جديد. الطارف)

****

تاريخ الإرسال: 2018/02/14 **تاريخ تاريخ القبول: 2018/06/14** **تاريخ النشر: 2018/06/30**

ملخص:

تميز تنظيم المجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة بمجموعة من المكونات التي ترسم جوانبه ظواهر: التحضر الكثيف والسريع، شريحة العمال الأجراء، النمط الاقتصادي الجديد، التعليم المعمم بوصفه قاعدة ثقافية جديدة، التمايز الاجتماعي من خلال بروز قوى اجتماعية جديدة. لكن تظل الظاهرة الحضرية هي المؤشر الأهم من بين مجموع التحولات الاجتماعية التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال. ويميل المجتمع الجزائري اليوم -الذي كان مجتمعا ريفيا، مجتمعا ذا اقتصاد كفاف، مجتمعا زراعيا منتجا، مجتمع راشدين ومجتمع توازن وتضامن اجتماعي- إلى أن يصبح منذ أكثر من 65 سنة، مجتمعا حضريا، مجتمعا مبتلعا، مجتمع استهلاك، مجتمع فوارق اجتماعية ومجتمعا شبابيا، بما حمله من مظاهر الاستلاب انعكست في تركيبة ووظائف الأفراد والجماعات.

الكلمات المفتاحية: التنشئة الاجتماعية، الانتماء، السلطوية، الاندماج، الانحراف، النزاع القيمي.

Abstract:

The orgonization of Algerian society was distinguished over the last years by a set of compounents that depicts aspects of phenomena as: intense and rapid urbanization , tranche of waged workers, the new economic type, generilized education as new cultural base and social distinction through the emergence of new social forces. However the urban phenomenon reamins the most infuencial amongst the social transformations that Algeria has ever known since independence. Algerian community that was once rural, agricultural, productive, adult and balanced tends to become for over a year as civilized, swallowed, consumer as well as social inequalities and youth including aspects of misappropriation has been reflected in the instalation and postion of individual and groups.

Keywords: Socialization, belonging, authoritarianism, integration, delinquency, conflict and value system.

مقدمة:

لا يمثل خروج الطفل إلى الشارع سوى مرحلة أخيرة من سيرورة معقدة، ليست دوما متدرجة وخطية، تشكل بالنسبة للطفل المنحرف محل رهانات وتساؤلات عديدة. وإذا كان الانحراف سلوكا يتجاوز القواعد السائدة في المجتمع، فإن الحديث عنه يستوجب توفر ثلاثة عناصر: وجود معيار اجتماعي، تخطي هذا المعيار ووصم هذا التجاوز (التعدي)، حسب هوارد بيكر[1] إن منبع الانحراف ليس إذن، من صميم الطبيعة البشرية العميقة للفرد، بل بالعكس فهو يتمثل في "دوره الاجتماعي" الذي يحدد هويته"، [2] وتتموقع الجريمة إذن، في جدلية يتشكل قطبها المعارض بالضرورة في المعيار الذي تتخطاه. وانطلاقا من ذلك، فإن المنحرف هو إذن، -من حيث الاتفاق الجمعي- الشخص المنعوت، حسب نظرية العلامة أو الترميز،[3] أي ذلك الشخص الذي يشكل وصمة اجتماعية حقيقية، في نظر إروينج غوفمان.[4]

أولاً. نماذج وخصائص التنشئة الاجتماعية

فتحت حقبة التحرر الباب أمام الجزائريين للتعرف على الشعوب والحضارات الأخرى، وهذا ما أثر على طبيعة وأنماط التنشئة في الأسرة الجزائرية ذاتها التي كان يطغى عليها النموذج التقليدي، وتأثرت بمختلف الأفكار التربوية والثقافية وتجارب الأمم الأخرى في ميادين التربية، التعليم والتنشئة الاجتماعية، وقد ولد ذلك نموذجا آخر من شخصية الفرد الجزائري.

1. نماذج اجتماعية

تنتهي مختلف المكونات التي تحدد نمط الشخصية، مثل: السن، الجنس، مكان السكن، العمل والاتجاه الثقافي إلى تحديد تعددية من أنماط الشخصية داخل المجتمع الجزائري. ولا تعني هذه التعددية انفلاق شكل من الحياة الجماعية. ذلك أن الحياة

1 Howard Becker, Outsiders, The Free Press (N.Y.), ("The deviant is one to whom that label has successfully been applied", Trad. Outsiders. Études de la sociologie de la déviance, Paris, éd. Métaillé, 1963, pp 43-82.

2 Peter Berger et Thomas Luckmann, La construction sociale de la réalité, Paris, éd. A. Colin, 2006, pp 146-189.

3 Mahfoud Boucebci, psychiatrie, société et développement, Alger, éd. SNED, 1979, p 19.

4 Stigma Goffman, Erving, Notes on the management of spoiled identity, Englewood Cliffs, Ed. Prentice-Hall, 1963, p 143.

الجماعية تأخذ مجراها، رغم كافة تناقضاتها، متغيراتها وقيمها. لكن هذا يعني بالمقابل، أن بعض أنواع الشخصية تقترب فيما بينها وتتعايش معا بحكم الطبيعة.

1) المعاينة الأولى: يسمح تنوع نماذج الشخصية باندماجها في سياقات اجتماعية، ثقافية ومهنية، تتضمن خصائص مشتركة بين كافة نماذج الشخصيات. يوجد إذن، شكل من التجانس الاجتماعي بحسب تنوع الكيانات الفردية والجماعات. ودون هذا التجانس والاندماج، تصبح الحياة الاجتماعية مستحيلة.

2) المعاينة الثانية: هناك أنواع من الرابطة الاجتماعية التي تتقارب وتتفاعل فيما بينها، كما توجد أنواع أخرى من الرابطة الاجتماعية التي تميل إلى التباعد بعضها عن البعض الآخر، وهي تفرز اختلافات واضحة وتعارضا مهما أحيانا، وتكون خصائص بعض الأنواع من الرابطة الاجتماعية متناقضة ويخلق تقاربها مواقف نزاع، رفض ونفور.

3) المعاينة الثالثة: ورغم وجود هذه النماذج من الشخصية والرابطة الاجتماعية التي تتقارب وتتباعد في حقل عمل الكيان الاجتماعي الجزائري، من المستحيل أن نتوصل إلى نتيجة عامة عن الروابط الاجتماعية ونماذج الشخصية أو أن نرسم جدولا بالخصائص الاجتماعية المشتركة بينها. يمكن أن نشير على الأكثر إلى الخصائص الرئيسية في الشخصية الجزائرية في الحقبة الراهنة. إذ لا تزال الدراسات المعمقة في السيكولوجيا، السوسيولوجيا، العلوم السياسية، القانونية والاقتصادية ضرورية، لكي تكشف عن الميكانزمات العميقة للمجتمع الجزائري. في هذا المجتمع، تبدو التفاعلات العفوية والاعتباطية اليوم، أهم بكثير من النشاطات المؤسسة، العقلانية والمنظمة. لكن يجب أن لا ننخدع؛ إذ تعود تلك السذاجة الاجتماعية "السطحية" إلى منطقيات داخلية قوية، ترجع إلى التاريخ والديمومة الاجتماعية. ومن هنا فمن الضروري أن نحاول التعرف عليها عن قرب.

2. مستويات الانتماء والتنشئة الاجتماعية

من خلال التمييز الإيكولوجي بين ثلاث مناطق اجتماعية في المجتمع الجزائري، نجد: المنطقة الريفية، المنطقة الحضرية الجديدة والمنطقة الحضرية. يمكننا دون خطأ جسيم، أن نتقدم في هذا العمل على المنوال التالي:

1) تأثرت المنطقة الريفية التي يسكنها ما يقارب (70%) من السكان الجزائريين عام 1966 بالظاهرة التثاقفية أقل من غيرها من حيث تحول النسق القيمي وتنوع النظام المرجعي. لكنها شهدت بالمقابل أكثر من غيرها نموا ديموجرافيا متسارعا وبدأت الآن

تخضع لتحولات اجتماعية-تربوية، اجتماعية-اقتصادية واجتماعية- مهنية. هذه المنطقة هي المنطقة التي لا تزال فيها البنية الاجتماعية-الأسرية التقليدية أكثر استقرارا إلى يومنا هذا، وليست تحولات هذه البنية ذات طابع داخلي للجماعة الاجتماعية-الأسرية التي تحافظ على النسق المرجعي نفسه، لكنها ذات طابع خارجي عن الجماعة بفعل مبادئ التربية المدرسية للأطفال، العمل المأجور في القطاع الحديث واستدخال مزايا الحداثة في الوسط الاجتماعي-الأسري (ماء، كهرباء، غاز). ولذلك، تظل هذه الرابطة الاجتماعية-الأسرية في هذه المنطقة، وفية نسبيا لنسق القيم والمعايير التقليدية التي ترتبط بالبنية التقليدية. لكن العناصر الخارجية القوية والإيجابية، بدأت تهدم النسق الاقتصادي، التنظيم السياسي والنسق القانوني لهذه البنية الاجتماعية-الأسرية.

2) **المنطقة الحضرية:** وهي تتكون من مدن صغيرة، متوسطة وكبيرة الحجم، باستثناء المدن الصغيرة-"الأحياء" في المناطق الحضرية الجديدة- تمثل المنطقة الحضرية ما نسبته (20%) من مجموع السكان الجزائريين. إن خصائص الرابطة الاجتماعية-الأسرية لهذه المنطقة الحضرية، هي ذاتها تلك التي أشرنا لها على مستوى خصائص البنية الأسرية والبنية الاجتماعية المعاصرة. إن التحولات الاجتماعية-الأسرية هي تحولات داخلية للجماعة وخارجية عليها في الوقت ذاته. ويتعلق الأمر بهذه البنية الاجتماعية-الأسرية المعاصرة التي تأثرت بسيرورات ظاهرة التثاقف أكثر من غيرها وتعكس النسق المرجعي ونسق القيم التقليدية، دون أن ترفضها. إنها تلك الجماعة-الأسرية المعاصرة التي تشهد استدخالا أفضل للتربية المدرسية، تحكما أحسن في العمل الأجير واندماجا أفضل للمزايا الحديثة (رفاهية متوفرة في المحيط، تجهيز كهرو-منزلي، تجهيزات منزلية ورفاهية تقنية: تلفاز، سيارة شخصية، حاسوب، الخ). ومن هنا، تعكس هذه المناطق الجغرافية والإيكولوجية الثلاث درجات تطور اجتماعي-أسري مختلفة، تجمع بشكل مركب بين مختلف درجات تغير البنية الاجتماعية-الأسرية في المجتمع الجزائري الحديث.

3) **الخصائص الأساسية للمجتمع الجزائري:** يتطلب بناء جدول تحقيب للخصائص الرئيسية والمكملة للمجتمع الجزائري، قراءة في سيرورة العبور والانتقال المزدوج من المجتمع الأصلي التقليدي نحو المجتمع الحديث ومن هذا الأخير إلى المجتمع الجديد. وتشير الخصائص الأساسية إلى تحول السكان الريفيين الذين كانوا يمثلون الغالبية في المجتمع الأصلي ويتناقصون في المجتمع المعاصر إلى أن أصبحوا أقلية في المجتمع الجديد. نلاحظ توظيف عبارات "حضري" أو "مدني"، بشأن الظاهرة نفسها. في الواقع، نلاحظ أن

المدنية القديمة آيلة إلى الزوال وستصبح تجمعات المدنيين المنتسبين للثقافة القديمة نادرة في الوقت الذي ستطور فيه آليات تضامن داخلي ترتبط بإعادة إنتاج اجتماعي واقتصادي لتجمعاتهم. هكذا ستصبح المدن والتجمعات آهلة بالحضريين وليس من قبل المدنيين بالمعنى المألوف للعبارة. وفي المجتمع الريفي، سيشكل السكان الشباب الأغلبية. ويعرف العمل الزراعي الآن -الذي تم التخلي عنه مؤقتا- مكننة وتصنيعا في عمليات الإنتاج وتحول شكل السلطة فيه. حيث ترك المسؤولون الأسريون المكان للمؤسسات والمنظمات الاجتماعية الرسمية. كما عاودت ظاهرة التقشف الاقتصادي البروز مجددا كما لو أنها إحدى الخصائص الجوهرية في هذا الوسط الريفي الجديد[1]، فقد تم استبدال الإنتاج الأسري والمحلي بالإنتاج العالمي، لكن الإنتاج الوطني يحل محله تدريجيا. وتتقلص العلاقات الاجتماعية الجمعوية أثناء الانتقال إلى المجتمع المعاصر. وهي تتحول من حيث الشكل مع طبيعة المجتمع الناشئ: إنها أصبحت أكثر فأكثر تنوعا وتمايزا.

جدول رقم (01) يبيّن تحقيب الخصائص الرئيسية والتكميلية للمجتمع الجزائري

مجتمع تقليدي وأهلي	مجتمع جديد	مجتمع حديث
خصائص رئيسية: **سكان ريفيون**	**خصائص رئيسية:** **تراجع سكان الأرياف**	**خصائص رئيسية:** **سكان حضريون**
• فئات أعمار متناسبة • نشاط زراعي • سلطة الجيل الثالث • تقشف اقتصادي • إنتاج عائلي / محلي • علاقات اجتماعية / جماعية أيديولوجيا دينية	• فئات أعمار شباب • سلطة مؤسسات • تبذير اقتصادي • إنتاج دولي / محلي • علاقات جماعية محدودة • أيديولوجيا دينية / ثورة وطنية	• شرائح شبابية كثيرة • عمل خدمات / صناعة • سلطة مؤسسات ومجموعات اقتصادية • عقلانية اقتصادية • إنتاج محلي / وطني / دولي • علاقات فردانية وانتقائية • أيديولوجيا دينية /

1 Franz Fanon, Les damnés de la terre, Paris, éd. La découverte, 1961, pp 74-78.

		قومية / تعددية أيديولوجية
خصائص مكملة مجتمع مدني • عمل حرفي وتجارة • سلطة الجيل الثالث • تقشف اقتصادي ضعيف • إنتاج أسري / تعاوني • علاقات اجتماعية وجمعوية متمايزة أيديولوجيا دينية "عالمة"	**خصائص مكملة** مجتمع حضري-جديد • فئات شبابية كثيفة • عمل صناعي / خدمات • سلطة مؤسسات ومجموعات اقتصادية • تبذير اقتصادي • إنتاج وطني / دولي • علاقات اجتماعية انتقائية ايديولوجيا دينية / ثورة وطنية / تعددية. أيديولوجية	**خصائص مكملة** مجتمع ريفي • فئات أعمار شبابية • نشاط زراعي ممكنن / فلاحة-مصنعة • سلطة مؤسسات ومجموعات اقتصادية • تقشف اقتصادي • إنتاج محلي / وطني / دولي • علاقات اجتماعية وجمعوية متمايزة أيديولوجيا دينية / ثورة / وطنية

المصدر: Boutefnouchet, Mostefa (1980), La famille Algérienne, évolution et caractéristiques récentes, Alger, Ed. SNED.

يفقد المجتمع المدني نتيجة تقلصه قاعدته الحرفية، تقشفه الاقتصادي وعلاقاته الاجتماعية الجمعوية (المتمايزة)، لكي يحتل فضاءا حضريا تطبعه طائفة شبيبة السكان، العمل الصناعي والإداري، السلطة المؤسساتية والاقتصادية، العقلانية الاقتصادية والعلاقات الفردانية والانتقائية. بينما تتعدل الأيديولوجيا الدينية الأولية بالأيديولوجيا القومية في المجتمع المعاصر وتتدعم بشكل جدالي في المجتمع الجديد. تصبح الأيديولوجيا الدينية "العالمة" التي تميز المجتمع المدني مهمشة، إذ تترك المكان لأيديولوجيا أصولية: تصبح معتدلة بفعل أيديولوجيا قومية حديثة. وتبرز في الأخير، تعددية-أيديولوجيات بفعل تأثير عوامل مختلفة ومتنوعة، مثل: التيارات الأيديولوجية العالمية المتنوعة وتيارات التثاقف التي تروح وتجيء صوب اتجاهات عديدة.

ثانياً. التغير الاجتماعي من الثنائية إلى التعددية

خلفت التغيرات الاجتماعية التي أصابت الكيان الاجتماعي الجزائري بين حقبة الاستقلال والتطورات اللاحقة، مجموعة من الآثار سواء على مستوى الفرد، الجماعة أو المجتمع بشكل عام. ويمكن إيجازها في مجموعة من الانحرافات، الاضطرابات والمشكلات السيكولوجية والاجتماعية أهمها:

1. شبح الاستلاب

إن أخطار الاستلاب عديدة في المجتمع الجزائري، كما في المجتمعات المتحررة من النير الاستعماري. تولد التحولات السريعة والعميقة في الميادين الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، اضطرابات من كافة الأصناف[1]. وتترك الباب مفتوحا على مصراعيه أمام فرص: الانحراف، الجريمة، الإقصاء والقطيعة مع حالة التوازن الاجتماعي. ولا تخص أخطار الانحراف والخدمية الاقتصادية والثقافية المجتمع وحسب، بل شخصية الفرد ذاتها. يقدم الاستلاب عدة تعريفات، لكننا نحتفظ منها في الوضعية الراهنة، بالتعريفات الأكثر تداولا: 1) إنها تجريد الفرد من ملكاته الخاصة التي تترك المكان لتصرفات غير سوية، 2) إنها الخضوع الإرادي أو اللاإرادي لتراتبية هرمية من القيم والمعايير التي لا تعبر عن تراتبية المجتمع الأصلي للفرد. بينما يظل هذا المجتمع يعمل بشكل عادي، من أجل تلبية حاجات الفرد الذي يندمج فيه.

كما يصيب الاستلاب بالأساس -باعتباره خضوعا لقيم ومعايير أجنبية- سكان البلاد الذين ينحرفون عن تقاليد وقيم المجتمع. إذ لا يمكن أن نعتبر الشخص الذي يعيش في كندا أو إنجلترا ويتكيف مع تيارات مجتمع تلك البلدان فردا جزائريا مستلبا. لكن الجزائري الذي يعيش في بلده ويلتزم في حياته اليومية بقيم المجتمع الكندي أو الإنجليزي، يقدم كل خصائص الفرد المستلب والمنحرف. وتشكل ظاهرة التثاقف حالة معاكسة تماما لظاهرة الاستلاب. إن التثاقف ليس تبعية نسق قيم ثقافية إلى نسق آخر من القيم الثقافية، لكنه تداخل بين قيم ثقافية متجاورة تتأثر فيما بينها بشكل تبادلي. من الواجب إذن، أن نميز بين الاستلاب والتثاقف. يشكل هذا الأخير، ظاهرة ضرورية بين الثقافات التي تستدخل بعضها بعضا. لكن الخطر الكبير الذي يمكن أن يهدد ثقافة

1 عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي. سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي (1830-1960)، ترجمة جوزيف عبد الله، ط1، بيروت، دار الحداثة للطباعة والنشر، 1983، ص- ص 21-29.

معينة في تعريفها العام، هو تدخل قوى خارجية أو جماعات داخلية في المجتمع، بغية إخضاعه إلى ثقافة مهيمنة أخرى.

2. الانحياز للنماذج الغربية

يمكننا أن نتحاشى التطرف المؤسف في التمييز بين الاستلاب (الانحياز) لنماذج السلوك والمعتقدات الأجنبية. إذ تسود في بعض الأوساط أطروحة أخرى تزعم أن سياسة تصنيع البلاد، طبقت تحت طائلة استلاب المجتمع الجزائري. يشكل هذا الموقف تطرفا بائنا يتجه عكس كل شكل من أشكال التقدم. فقد أصبحت الصناعة اليوم نمط التنمية الاقتصادية العادي عبر العالم. إذا التقينا بوجهة نظر رجل اقتصاد تقدمي، تقول: "يدعي البعض أن الاستلاب يترتب عن مستوى الإنتاج. لكنه من غير الواقعي أن نقترح اليوم العودة إلى مستوى الإنتاج الحرفي بكيفية تجعل الأفراد يشعرون بالراحة". وإذن، تعود العلاقة العاطفية والوجدانية (المشاركة الجماعية) إلى أنماط التنظيم بين المنتجين أكثر من استعمال التقنية. تعود هذه القضية إذن إلى رهان اجتماعي إن لم نقل أنها تمثل مسألة سياسية بدرجة كبيرة.

3. الاستلاب، الانحراف والأمراض العقلية

من الخطأ أن ننظر إلى أخطار الاستلاب في المجتمع الجزائري، كما لو أن مصدرها هو التأثير والهيمنة الأجنبية فحسب. فهناك أشكال أخرى من الاستلاب تحمل معها المجتمع بشكل تاريخي وإن كانت منطقيات وأسباب تلك الاستلابات تنسب إلى خصائص المجتمع الحديث. نريد التحدث هنا عن الممارسات الخفية مثل الشعوذة من جهة، والأمراض العقلية من جهة أخرى، مثلما يتم تشخيصها في الأوساط الاستشفائية. إنهما شكلان اثنان من أشكال الاستلاب. ربما يكونان مختلفين، لكنهما يحيلان إلى سياقات اجتماعية يجب أخذها بعين الاعتبار، بفعل تأثيرها الحقيقي في المجتمع، ومن الملفت للانتباه أن ممارسة الشعوذة في الأوساط الحضرية في الجزائر اليوم، لا تزال موجودة في عدة أوساط اجتماعية، خاصة في الأوساط المتخلفة اقتصاديا وثقافيا. تمارس الشعوذة تحديدا من قبل طائفة النساء. وهنا يجد اللجوء إلى الشعوذة مبرره في عجز الشخص الذي يستنجد بها؛ بحيث يعطي تفسيرا منطقيا للأشياء والموجودات التي يعيش بينها، يتمثل اللجوء إلى الشعوذة في شكل هروب من الواقع لا يمكن السيطرة عليه، نحو نموذج لاعقلاني يمتلك قوة وسلطة عليا مقارنة بالعالم الواقعي. وإذن فهو يؤثر فيه. في

المحصلة، فإن عودة الشعوذة تعكس عنف التحولات التي أصابت أطر العيش الاجتماعي التي عجز أعضاء الجماعة عن التحكم العقلاني فيها.

إن الشعوذة هي انحراف في السلوك والأخلاق، تكشف عن التهرب من الواقع الذي ليس بمقدورنا أن نسيطر عليه سوى بواسطة اللاواقعي، الخيالي والمعتقدات الخفية، لكن أليست الشعوذة أفضل بكثير من المرض العقلي الذي يكشف عنه بصورة إكلينيكية ويعالج في المستشفيات؟ تدعم عمليات التنمية، التحضر والهجرة الكثيفة بتأثير سلبي مرضا يتشكل من اضطرابات أكثر حدة وتعقيدا. ويصبح التحكم في تلك الاضطرابات أكثر فأكثر صعوبة، إذا لم يتم التعرف عليها، إدراكها وتحليلها في شموليتها وديناميكيتها، بسبب العجز عن كنه مغزاها. إن الأمراض العقلية، إما أنها متولدة من عنف الحركة الاقتصادية والاجتماعية المتنامية في البلاد منذ الاستقلال، أو أنها كانت موجودة وازدادت حدتها وتفاقمت بفعل هذه الحركية. يمكن تقديم بعض التدقيق عن طريق تحقيب الثورة الاجتماعية وهشاشة بعض الجماعات الاجتماعية وضعف بعض أنواع الشخصية داخل تلك الجماعات. فقد قدمت الثورة المسلحة نصيبها من المرض العقلي الذي وصف بعضه فرانز فانون (1925-1961) .Fanon F بين الرجال والنساء كما الأطفال الذين صدموا في أعماق ذواتهم من هول الحرب.

بينما تعود الأشكال الراهنة من الأمراض العقلية إلى نموذج المجتمع الجديد، بكل تناقضاته، قطيعاته وتقدمه المحتوم نحو مجتمع جديد، مزحزحا بذلك الممارسات والبنيات التقليدية ويتحول أعضاؤه أنفسهم إلى ضحايا. تعني القراءة الصحيحة للمرض العقلي الحالي إعطاء وسائل للتدخل بدقة، أهمية وفعالية من أجل الحد من هذه التناقضات والاختلالات الاجتماعية. فهل من الممكن الحديث عن أمراض المجتمع، كما لو أن المجتمع قادر على الكشف عن أمراضه الخاصة في صورة جسد الكائن البشري؟ في المظاهر الجديدة من علم النفس المرضي، يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع: علم النفس المرضي الفردي الذي نجده في المستشفيات، علم النفس المرضي الأسري الذي يمكن أن يؤدي إلى المستشفيات، كما إلى القطيعة الاجتماعية وعلم النفس المرضي الاجتماعي، مثلما هي الجريمة (انتحار)، انحراف الأحداث، الدعارة، تعاطي الكحول وأشكل أخرى صريحة أو خفية. ومن بين هذه الأمراض النفسية، فإن الأمراض اجتماعية هي الأهم مقارنة مع الأخرى. إن الأمر يتعلق بمرض يعود إلى أسباب اجتماعية، يجب البحث والتأكد من وجودها. يقوم أفراد أو مجموعات من الأفراد داخل المجتمع بسلوكات

هامشية ومنحرفة، بحكم أن المجتمع عرف مجموعة القطيعات والفوضى التي تخلف آثارها عليهم.

وهكذا يعود الانحراف والجريمة إلى الظروف الاقتصادية والثقافية غير الملائمة، كما يرتبط بفشل النظام الاجتماعي في وظيفته الضبطية. تشكل الأمراض النفسية-الاجتماعية الجانب السلبي الأكثر بروزا بين طائفة الأمراض النفسية. وتفسر أهميتها من خلال اهتمام واعتناء السلطات العمومية بها. تطرح خطورة الوقائع التي تقدمها الأرقام مشكلة المعايير الاجتماعية الجديدة" [1]، وتنعكس ظاهرة التفسخ وعدم المقاومة (décompensation) على مستوى علم نفس المرض الاجتماعي، إما في شكل تنامي هام للظاهرة الإجرامية، وأحيانا أخرى في شكل القيم والمعايير المنحرفة واللااجتماعية. فالانحراف الحدثي-المراهق (délinquance juvénile) هو بمثابة مؤشر قوي عن فشل البنيات الاجتماعية اتجاه الشبيبة والطفولة. وتمثل ظاهرة الإدمان الكحولي (alcoolisme)، شكلا من الصراع المأساوي ضد الإكراهات والتوترات الاجتماعية[2]، في الأخير، يضيف المختصون إليها تفشي ظاهرة الإدمان (toxicomanie) على المخدرات والعقاقير الطبية التي تقدم كدعم فيزيقي وعقلي للفرد أمام ضغوط المجتمع.

وتجد التفسخات الاجتماعية تفسيرها في الانحلال والتفكك الأسري الذي تتمثل عوامله في الغالب الأعم، في: الطلاق، هجر الأسرة والأطفال، فإذا وجد الطلاق تبريره -في المجتمع التقليدي- في عقم المرأة، فإنه يبرر اليوم بظروف الحياة وتحسن مكانة وهيبة أحد الزوجين إزاء الآخر. وسيشكل الأطفال جراء ذلك ضحايا كبارا للطلاق. تعتبر هجرة البيت ظاهرة جديدة. إن التخلي عن الأسرة هو علامة على فشل الأسرة في التكيف مع سياقات اقتصادية وثقافية جديدة يعرفها المجتمع الراهن، ويستدعي التخلي عن البيت الذي هو فعل محلل ومفكك للخلية الأسرية بنيات أسرية واجتماعية جديدة تستجيب بشكل أفضل للدور المنوط بالبيت. يجب أن تأخذ البنيات الجديدة في الحسبان مستوى حياة أسرية أفضل توازنا مع الظروف الاقتصادية، المستوى الثقافي الملائم لمجموع

1 Djilali Liabes, Etudes sur les pôles et arrière du pays. Le cas du pôle d'Annaba (el-Hadjar), Alger, éd. AARDES, 1980, pp 34-42.

2 André Virel, Dictionnaire de la psychologie, Paris, éd. Larousse, 1967, pp 75-77.

أعضاء الأسرة، وفي الأخير، فهو يتطلب تفتحا أكبر من الوالدين والأولاد على تنظيم الحياة الجماعية والمشاركة في الأنشطة العامة [1].

4. تشكل النظم الاجتماعية الجديدة

من هنا يمكن رسم اتجاه وتطور المجتمع الجزائري، يتشكل هذا التطور انطلاقا من مشروع تقاطع بين الأنساق الاجتماعية الثلاثة التي يتضمن كل منها -بدرجات مختلفة- نمط استلابه: النسق الاجتماعي ذا النمط الغربي "المعتدل"، النظام الاجتماعي "التقليدي" والنسق الاجتماعي الراهن الذي هو "في طور التشكل والبناء"، وتبرز هنا مجموعة من الأسئلة، لا يمكن أن تكون الإجابات بشأنها مرضية أو نهائية، في إطار هذه المعالجة الشاملة. فهل ينبني النظام الاجتماعي الجزائري "الحديث" في صيغة تعارض بين النظام "الحديث" والنظام "التقليدي" أم أنه ينبني من خلال تحقيق درجة من التناغم والتكامل بينهما؟ هل سيشكل النظام الاجتماعي الجزائري نظاما أصيلا ونوعيا بالمقارنة مع النظم المجاورة أو العامة الأخرى أو هل سيتأثر بها؟

تستبعد خصائص النظام العالمي الحالي كل تعارض مباشر بين الأنساق الثقافية والاقتصادية، إن تسهيل عمليات وفرص الاتصال والتنقل تجعل من الأنساق الثقافية الأكثر انغلاقا، قابلة للتأثر وللنفاذ. من هنا يكون المجتمع الجزائري، مدعوا إلى الانفتاح والتبادل مع الثقافات والأمم الأخرى العديدة. لأن المراهنة على خلاف ذلك، يعني أن هذا المجتمع سينعزل وسيعيش على هامش التطور العام والتاريخ. ومع ذلك، لا يجب أن يترك حوار الثقافات والحضارات الفسحة أمام التأثيرات المضادة لتقاليد وطموحات العديد من الجماعات الاجتماعية وبالأخص تلك التي تحتفظ وتنقل جزءا من الذاكرة الجماعية.

ثالثاً. الأفق الاجتماعي للشباب

تتمثل الراهنية السوسيولوجية في موقف تلاقي وتقاطع بين أحداث اجتماعية كامنة، تبرز بمناسبة تلاقيها في وضح النهار من أجل ديمومة معينة. هكذا يمكن التطرق إلى شريحة الشباب الجزائري اليوم، في ظل الملابسات الدولية المتأزمة. ومن هنا تبرز أحقية

1 Abdurahman Hersi, Les mutations des structures agraires en Algérie depuis 1962, Alger, Ed. OPU, 1979.

هذه الشريحة في الاضطلاع بمهام التغيير والبحث عن مكانة اجتماعية اقتصادية، في ظروف تتميز بحدة الصراع الكامن والواضح على المصالح والمنافع.

1. الشاب والبحث عن مكانة

الأسئلة التي تتعلق بالشباب عديدة وتطبعها ميزة ملحة، قصوى وأساسية. إنها كتلة أكبر من السكان الشباب التي تسبح في الكل الاجتماعي وتمثل مشكلة مستعصية على الحل. من 5 ملايين عام 1966، صار عدد السكان الذين بلغ سنهم أقل من 19 سنة 6 ملايين عام 1967، ثم 9 ملايين ونصف عام 1977، لكي يبلغوا 12 مليون عام 1983؛ أي بمعدل نمو يساوي (140%) على مدى عشريتين اثنتين. هذا النمو الذي تحول إلى معضلة، يطرح تساؤلا يشمل عمليا كافة التساؤلات التي تتعلق بالشباب، مصيرهم الاجتماعي ومهمتهم التاريخية.

2. التمدرس، العمل والمكانة الاجتماعية

اعتمدت الدولة الجزائرية منذ سنوات الاستقلال الأولى سياسة هجومية طبقت فيها وسائل هامة لتحقيق التمدرس الكامل للسكان الذين هم في سن الدراسة. رغم معدل النمو الديموجرافي المرتفع، فقد تضاعف عدد الأطفال المتمدرسين بوتيرة أكبر من معدل النمو الديموجرافي. لكن نسبة تقدر بـ (13،5%) من التلاميذ، قد انقطعوا عن المدرسة قبل بلوغهم سن 14 عاما. وفي الدخول المدرسي عام 1977-78، فقد تعلق الأمر بشريحة تعادل 1.658.000 طفل، خرجوا من الطور الكامل للتعليم. لكن ماذا سيصبح هؤلاء الأطفال، بعد 7 سنوات من الدراسة؟ ما هي مسؤولية النظامين المدرسي والأسري عن هذا الموقف؟

إذا بدا النظام المدرسي أكبر مسؤولية من النظام العائلي، فإن ذلك لا يعني بالضرورة أن الشباب هم الضحية الوحيدة لدور وعمل هاتين المنظومتين. هذا يعني من جهة، أن عدم الشغل (بطالة) ليس ظاهرة خاصة بالشباب المراهق، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن موقف العمل -زيادة على الخصائص المماثلة والبنيات المتشابهة- ليس بإمكانه أن يجد حلولا حقيقية وعاجلة في السنوات القادمة، فماذا تفعل هذه الشريحة

المتنامية من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-20 سنة؟ يمكننا في هذا الصدد، أن نقترح ثلاث فرضيات أساسية: [1]

أ- الفرضية الأولى: استمرار احتضان الشاب من قبل الأسرة التي تقبل المراهق في العادة مدة سنتين اثنتين، ثلاث سنوات أو أكثر ريثما يحصل على عمل. حيث يعتبر أنه لم يبلغ بعد سن الرشد الكافي للعمل.

ب- الفرضية الثانية: يمارس الشباب جملة من النشاطات الموازية التي تزدهر في الأسواق اليومية والأسبوعية، الموجهة نحو إعادة بيع منتجات ضرورة أولية ذات طابع ربحي أو منتجات نادرة مستوردة في الغالب.

ج- الفرضية الثالثة: يتجه الشباب صوب النشاطات المنحرفة التي تتمثل في: النشل، الابتزاز، المخدرات وإعادة بيع منتجات السرقة. وكما نلاحظ -بالنسبة للجنس اللطيف- هناك احتمال أن تمارس الفتيات البغاء (الدعارة)، كوسيلة أخيرة لجني عوائد مالية.

واختصارا، إذا كانت البطالة في صورتها الخالصة موجودة، فإن قسما مهما من الشباب الجزائري يمضي وقته في البحث عن العمل، تمثيل العمل أو في ممارسة عمل موازي أو منحرف.

3. القواعد التمايزية

يجب أن نعترف بالنسبة للمجتمع الجزائري، أن الديناميكيات الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية الهامة قد استدخلت في اللعبة. كما جلبت تلك الديناميكيات معها طاقاتها الخاصة؛ أي انفجاراتها وانحباساتها الخاصة، وأبعد من أن تتحقق تلك الديناميكيات الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية، فإنها صارت بمثابة انعكاسات تسيير فعلي من أجل تطبيقها بهدف تحقيق تنمية البلاد، وأصبحت النقائص والعيوب التي برزت من كل الجوانب جراء تلك الديناميكيات، برامج حقيقية من أجل تطبيق تنمية اجتماعية. من بين تلك الديناميكيات، يمكن الاحتفاظ بتلك التي طبقت على الشباب، بالنظر إلى وزن الشباب في المجتمع الشامل، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فقد برزت مجموعة من العواقب اللامباشرة التي ترتبت عن الأعمال الموجهة نحو الشباب. ويتم تدريب وتنشئة الشباب في مجمله بكيفية واضحة في السلك التعليمي، كما تتحقق بصورة أكبر في

1 Riccardo Lucchini, Enfant de la rue: identité, sociabilité, drogue, Genève, éd. Droz, 1993, pp 17-23.

المؤسسات الاجتماعية الأخرى، مثل: الأسرة، الحي، التنظيمات الشبابية، المساجد، الخ. وتختلف عملية التدريب والتنشئة الاجتماعية وتتباين بحسب: الجنس، الأصل الجغرافي، الفئة الاجتماعية-المهنية والاجتماعية-الثقافية المرجعية.

الجنس: بحسب طبيعة التكفل بالشاب في الوسط المعني، سيتخذ التدريب طابعا محددا. يختلف التكفل بالشباب بحسب الوسط الريفي أو الحضري، سواء تعلق الأمر بوالدين أميين أو بوالدين تلقيا تعليما مدرسيا، أولياء ينتمون إلى فئة اجتماعية-مهنية متواضعة أو إلى فئة اجتماعية-مهنية محظوظة. ويؤدي تشتت السكن من جهة والضبط الاجتماعي من جهة أخرى بالنسبة للفتاة إلى تقليص ظاهرة الانحراف النسوي في الوسط الريفي. وعندما تصبح الشابة منحرفة، فإنها تهاجر إلى مركز حضري أكبر، حيث يكون التكتم هو القاعدة العامة وتتوفر فضاءات وإمكانيات متنوعة في التعبير والسلوك. من المؤكد أن التلاميذ في الوسط الحضري يتمتعون بحظوظ أوفر للاستمرار في تمدرسهم. لكن ترك المدرسة يدفع بالأولياء إلى البحث عن فرص جديدة لتكوين الشاب، [1] عندما يفقد الوالدان سلطتهما الأبوية بسبب: الطلاق، الترمل، الانفصال أو النزاع العائلي، سيجد الطفل نفسه في مفترق الطرق. وهو ما يمكن أن يؤدي به، إما إلى البحث عن اندماج اجتماعي ومهني وإما إلى الهامشية ونشاطات الانحراف. على أية حال، فإن ضعف الرقابة الاجتماعية والأسرية، يترك الشاب أو الشابة أمام خيارات ثقافية وأخلاقية أكثر لا يقينا. وفي تلك الاختيارات، فإن التطرف في الاتجاهات والسلوكات يصبح هو القاعدة التي ترتبط بالتعبير عن هوية مفككة.

4. الحقول الثقافية

تجد الشرائح الشبابية نفسها اليوم في سياقات اجتماعية وثقافية حداثية، قد تكون متنافرة أحيانا، لم يعرفها الشباب الجزائري في مرحلتي الاستعمار والاستقلال. وربما يشكل ذلك عاملا رئيسيا في افتقاد الشخصية الجزائرية إلى مرجعية ثقافية متأصلة. فقد قطع الاستعمار بواسطة اللغة الجسر الوثيق الذي يربط هذه الأمة بالحضارة والتاريخ العربي الإسلامي. كما لم تعمل القيادات السياسية والبرامج التعليمية، إبان حقبة الاستقلال وما بعدها، ما يكفي لتكريس مجموعة من المبادئ والأسس الثقافية التي ترمز إلى طبيعة الهوية الاجتماعية-الثقافية لهذا المجتمع.

1 Robert Descloitres, L'Algérie des bidonvilles, Paris, Ed. Mouton, 1961, pp 76-81.

5. نماذج ثقافية

في خضم هذه التحولات الاجتماعية الراهنة، يبدو الشباب مترنحا بين مختلف الأطر، القيم والمعايير الاجتماعية التي تناضدت في المجتمع الجزائري منذ الاستقلال إلى اليوم. ويمس هذا التراوح بين النظامين الاجتماعيين -التقليدي والحديث- الشاب في شخصيته العميقة، لأن الشاب أكثر هشاشة من الراشد، بصدد مسألة التأثيرات الاجتماعية-الثقافية. وتتأتى هشاشة الشاب أمام مختلف التأثيرات الاجتماعية والثقافية من نقص إعداده لتلقي وتأويل أنساق القيم المتواجدة. يعيش الشاب بصفته فردا بصورة مقلقة تعددية النماذج الثقافية المتباينة: النمط الذي تقدمه الأسرة، النمط الذي تعرضه وسائل الإعلام، النمط الذي يفرزه الوسط الاجتماعي والثقافي المحيط والنمط الذي تقدمه الفروع التعليمية. وتقترح هذه الأنماط السلوكية من خلال مفاهيم القيم، المعايير والنماذج الثقافية. يتحدد سلوك الشاب إذن، نتيجة نمط أو مجموعة من الأنماط الثقافية والاجتماعية التي جربها أو يطمح إلى تبنيها.

في هذا المنظور، يتميز نسق سلوكات الشباب بحالة نزاع مستديم بين جيلين اثنين متواجدين معا: جيل الأشخاص الذي تقل أعمارهم عن 20 سنة والجيل الأكبر من 40 سنة، بينما يظل الجيل الذي يتوسطهما؛ أي الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 20-40 سنة متأرجحا بينهما. من هنا ينشأ نزاع قيمي ومعياري بين مختلف هذه الأجيال[1]، وينعكس هذا النزاع القيمي من خلال الرؤية التي تحملها مختلف الأجيال اتجاه الشباب، يرتبط اندماج الشاب في كافة هذه البنيات بالجذب الذي قد تمارسه الأسرة، المدرسة أو المحيط الاجتماعي. إذا رفضت الأسرة الشاب، فسيلتفت إلى المدرسة أو البيئة الاجتماعية المحيطة. وإذا رفضت المدرسة الطفل، فإن هذا الأخير يطلب حماية الأسرة أو يتوجه لبنيات الوسط الاجتماعي المفتوح. إذا رفضت المدرسة والأسرة معا الشاب فستظل الفرصة الوحيدة أمامه، هي الوسط الاجتماعي المفتوح.

6. الأوساط الثلاثة: هكذا ترتسم مساحة حقيقية لنمو الطفل، تتمثل في الفضاء الذي تحدده البنيات المجتمعية الثلاث، المشار لها هنا: الأسرة، المدرسة والوسط الاجتماعي. في هذا الإطار، فإن الوسط الأول للتنشئة الاجتماعية للفرد هو الأسرة. لكن الاضطرابات والتفكك البنائي الذي يصيب الأسرة، قد يؤثر في الشاب بكيفية أو بأخرى.

1 T. Kennouche, Ecole et ruralité, Alger, Ed. CREA, 1983, pp 102-105.

يمكن أن يمتد هذا التأثير من الفشل والتسرب المدرسي حتى هجرة الأسرة وحياة التشرد، مرورا بانحراف الأحداث. ويعد غياب السلطة الوالدية نتيجة متغيرات: الطلاق، الترمل والتخلي عن الأسرة وظروف الحياة الصعبة، من الأسباب المباشرة لاضطراب السلوك الاجتماعي عند الشاب.

خاتمة:

منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، تتم تنشئة شخصية الإنسان الجزائري في الوقت ذاته في إطار: الأسرة، وأكثر من ذلك في شبكات التنشئة المجتمعية الأخرى، مثل: التربية، التكوين في المدارس، المتوسطات والجامعات والمنظمات الجمعوية. وهذا ما فتئ يعطي مظهرا تكنولوجيا وجامعيا جديدا لعدد معتبر من الرجال والنساء. لكن اللامساوة في التنمية بحسب القطاعات، تبرز تقاربا شاذا بين الجماعات الاجتماعية، الجيرة والتعايش. هكذا، يمكننا أن نتخيل سلوكات متباينة، إزاء المعايير والقيم الاجتماعية السائدة. فإذا كان الضبط الاجتماعي قويا في البنية الجماعية التقليدية، فقد ارتخى في السياقات الاجتماعية الجديدة. وهو بذلك يترك الباب مفتوحا أمام الاستلاب في شكل السلوكات المنحرفة التي تكون الرقابة عليها وضبطها من قبل الأفراد والأجيال القديمة قد تلاشت.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي. سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي (1830-1960)، ترجمة جوزيف عبد الله، ط1، بيروت، دار الحداثة للطباعة والنشر، 1983.

المراجع الأجنبية:

1. Abdurahman Hersi, Les mutations des structures agraires en Algérie depuis 1962, Alger, Ed. OPU, 1979.

2. André Virel, Dictionnaire de la psychologie, Paris, éd. Larousse, 1967.

3. Aissa Ouitis, Les contradictions sociales et les expressions symboliques dans le Sétifois, Alger, Ed. SNED, 1977.

4. Djilali Liabes, Etudes sur les pôles et arrière du pays. Le cas du pôle d'Annaba (el-Hadjar), Alger, éd. AARDES, 1980.

5. Franz Fanon, Les damnés de la terre, Paris, éd. La découverte, 1961.

6. Howard Becker, Outsiders, The Free Press (N.Y.), ("The deviant is one to whom that label has successfully been applied", Trad. Outsiders. Études de la sociologie de la déviance, Paris, éd. Métaillé, 1963.

7. Mahfoud Boucebci, psychiatrie, société et développement, Alger, éd. SNED, 1979.

8. Mostefa Boutefnouchet, Système social et changement social en Algérie, Alger, Ed. OPU, (s-d).

9. Peter Berger et Thomas Luckmann, La construction sociale de la réalité, Paris, éd. A. Colin, 2006.

10. Riccardo Lucchini, Enfant de la rue: identité, sociabilité, drogue, Genève, éd. Droz, 1993.

11. Robert Descloitres, L'Algérie des bidonvilles, Paris, Ed. Mouton, 1961.

12. Stigma Goffman, Erving, Notes on the management of spoiled identity, Englewood Cliffs, Ed. Prentice-Hall, 1963.

13. T. Kennouche, Ecole et ruralité, Alger, Ed. CREA, 1983.